



THE ARAB POTASH COMPANY PLC

تعليمات وشروط الدخول في العطاء رقم

IFB No. 202304352/EB

لخدمات تقديم و توزيع وجبات الطعام

في مواقع شركة البوتاس العربية :

موقع غور الصافي / موقع العقبة

وثيقة رقم (1)

لعام 2023

أولاً: عن الشركة:

شركة البوتاس العربية هي شركة مساهمة عامه محدوده مسجله حسب القوانين الاردنية منذ عام 1956 ، مُدرجة في سوق عمان المالي و مُسجلة لدى دائرة مراقب الشركات في وزارة الصناعة و التجارة و التموين تحت الرقم 27 ("الشركة"). تتمتع الشركة بعقد إمتياز مع الحكومة الأردنية لمدة مئة سنة ينتهي عام 2058. وحسب إتفاقية عقد الإمتياز فإن الشركة تتمتع بحقوق إستخراج وتصنيع وتسويق معادن معينه في منطقة الإمتياز الواقعه في غور الاردن. ولديها مواقع عمل في عمان وغور الصافي والعقبة ولديها مطاعم في مواقع عمل غور الصافي والعقبة لتقديم وجبات طعام لموظفيها والضيوف؛ وللمزيد من المعلومات عن الشركة يُرجى زيارة موقع الشركة : <http://www.arabpotash.com/>

ثانياً: عن العطاء :

ترغب الشركة بالتعاقد مع إحدى الشركات (مقاول/ متعهد) مؤهل ذو خبرة ومُرخص حسب التشريعات الأردنية ذات العلاقة لتشغيل المطاعم الموجود في موقع غور الصافي وموقع العقبة وذلك لتوفير خدمات تقديم وإعداد وجبات الطعام والشراب والتوزيع وتوفير خدمات الطعام والشراب لضيوف الشركة خلال الاحتفالات والاجتماعات وتشغيل بعض المرافق حسب الشروط والمواصفات والكميات والمسؤوليات والالتزامات الواردة ضمن وثائق وملاحق العطاء واتفاقية العطاء وللمدة المحددة بالشروط ("العطاء")، ويكون نطاق الخدمات المطلوب تقديمها على النحو التالي:

1- في موقع عمل غور الصافي:

- أعداد وكميات وأنواع الوجبات والمشروبات المطلوب تقديمها بحسب كشف الكميات المرفق بوثائق العطاء وعلى مدار عامين أو أي تمديد؛ ويحق لشركة البوتاس العربية زيادة و/أو تخفيض عدد كميات الوجبات والمشروبات المطلوبة بنسبة 25% بنفس الشروط والأسعار على أن لا تتحمل شركة البوتاس العربية أية تبعات قانونية أو مالية.
- توزيع كميات الوجبات والمشروبات المطلوب تقديمها لموظفي الشركة على مختلف مواقع العمل داخل المصنع والمدينة السكنية حسب الشروط والاحكام ضمن وثائق العطاء.
- تشغيل وإدارة مطعم نادي المدينة السكنية حسب الشروط والاحكام ضمن وثائق العطاء.
- تقديم خدمات الطعام والشراب لضيوف وزوار الموقع وخلال الإجتماعات وحسب الحاجة والطلب.

2- في موقع عمل العقبة:

- أعداد وكميات وأنواع الوجبات والمشروبات المطلوب تقديمها بحسب كشف الكميات المرفق بوثائق العطاء وعلى مدار عامين أو أي تمديد؛ ويحق لشركة البوتاس العربية زيادة و/أو تخفيض عدد كميات الوجبات والمشروبات المطلوبة بنسبة 25% بنفس الشروط والأسعار على أن لا تتحمل شركة البوتاس العربية أية تبعات قانونية أو مالية.
- تقديم وتجهيز كميات الوجبات المطلوب تقديمها لموظفي الشركة وسائقي الشحن داخل موقع عمل العقبة حسب المرفق .
- تشغيل وإدارة مطعم موقع عمل العقبة حسب الشروط والاحكام ضمن وثائق العطاء.
- تقديم خدمات الطعام والشراب لضيوف وزوار الموقع وخلال الإجتماعات وحسب الحاجة والطلب.
- تتوزع المسؤوليات بين الشركة المورد (مقدم الخدمة) وشركة البوتاس العربية حسب المرفق وشروط وثائق العطاء.
- آلية توزيع الوجبات في موقع عمل غور الصافي حسب الشروط والاحكام ضمن وثائق العطاء.
- جدول الأصناف والحصص ونوعيات المكونات حسب الملحق.
- آلية وشروط تشغيل مطعم نادي المدينة السكنية ومطعم موقع عمل العقبة حسب الشروط والاحكام ضمن وثائق العطاء.

ثالثاً : جهة الاتصال :

على الشركات من المقاولين المختصين والمرخصين والمؤهلين التي ترى في نفسها القدرة والكفاءة والرغبة بتنفيذ أعمال خدمات العطاء بتقديم عروضها الفنية والمالية حسب تعليمات هذه الوثيقة من الشروط والأحكام وقراءة جميع محتويات هذه الوثيقة و/أو وثائق وملاحق العطاء بشكل جيد، لجميع المراسلات المتعلقة بالعطاء على المناقص مخاطبة الشركة على عنوانها التالي:

شركة البوتاس العربية

مدير تنفيذي دائرة اللوازم

ص.ب 1470 عمان 11118 الأردن.

هاتف: (5200520 - 6 - 00962 / فرعي 3350)

فاكس: 00962 - 3 - 2305125

E-mail: procurement@arabpotash.com

Hamdi.m@arabpotash.com

شروط العطاء رقم IFB 202304352/EB

رابعاً : مُدة الاتفاقية / الإحالة وتاريخ مباشرة التنفيذ :

مع مراعاة حق الشركة في إنهاء الإحالة حسب شروط وأحكام هذه الوثيقة ووثائق وملاحق العطاء، تكون مدة الإحالة لتنفيذ نطاق الأعمال والخدمات موضوع العطاء (24) شهر تبدأ من تاريخ صدور أمر المباشرة و/أو الإحالة وتوقيع مسودة الاتفاقية المرفقة، ويحق للشركة تمديد الإحالة لـ 25% من مدة العطاء الأصلية مع الإبقاء على نفس الأسعار والشروط والأحكام دون الحصول على موافقة مزود الخدمة المتعاقد معه، ويحق للشركة زيادة و/أو تخفيض عدد كميات الوجبات والمشروبات المطلوبة بنسبة 25% بنفس الشروط والأسعار خلال مدة الإحالة أو أي تمديد لها على أن لا تتحمل شركة البوتاس العربية أية تبعات قانونية أو مالية.

خامساً: أهلية المناقص:

1. لا يسمح لإئتلاف الشركات التقدم لهذا العطاء.
2. أن تكون شركة المناقص من الشركات المسجلة بموجب قانون الشركات لدى وزارة الصناعة والتجارة كشركة أردنية (ذات مسؤولية محدودة) أو (مساهمة عامة محدودة) لمدة لا تقل عن خمس سنوات وضمن الغايات المطلوبة لتنفيذ الأعمال والخدمات بدعوة العطاء، وبرأس مال لا يقل عن (100,000) مائة ألف دينار، ولدية سجل تجاري رخصه مهن سارية المفعول تخولها المشاركة في العطاء ومزاولة المهنة .
3. أن يكون شركة المناقص حاصل على كافة التراخيص والشهادات القانونية السارية لمزاولة أعمال وخدمات العطاء حسب التشريعات النافذة ومن الجهات الرسمية المعنية ومنها دون حصر مؤسسة الغذاء والدواء وشهادات ISO وشهادة HACCP في جودة وسلامة الغذاء والسلامة والصحة والبيئة، وشهادات في نظام إدارة السلامة الغذائية وإدارة الجودة، وشهادات الجودة الغذائية الآمن (SQF)

4. أن يكون لدى شركة المناقص خبرة فعلية وعملية لا تقل عن خمس سنوات في مجال تشغيل المطاعم وإدارتها وتقديم وتجهيز الوجبات والمشروبات بأنواعها وبخاصة للمنشآت والموظفين وذلك مع وزارات أو دوائر أو مؤسسات حكومية أو شركات مساهمة عامة أو أهلية كبرى ومعززة شهادات حسن تنفيذ لمدة سنة على الأقل.
5. أن يكون لدى شركة المناقص كادر مؤهل ذوي الخبرة ومرخص ومركبات توزيع طعام مرخصة ومجهزة لمزاولة تقديم خدمات تقديم وتجهيز وتوزيع وجبات الطعام والشراب وتشغيل المطاعم وإدارتها بالعدد المحدد ضمن وثيقة الشروط الخاصة من وثائق العطاء وحسب شروط العرض الفني وشروط وثائق وملاحق العطاء.
6. أن تكون شركة المناقص تملك مقر دائم ومعروف وحاصل على تراخيص مزاولة المهنة القانونية ورخص المهن والسجل التجاري المطابق لغايات تقديم الخدمات موضوع العطاء.
7. أن تكون شركة المناقص حاصلاً على الرقم الضريبي ومسجلاً لدى دائرة الضريبة العامة للمبيعات والدخل والضمان الاجتماعي .
8. أن يكون لدى شركة المناقص الكفاءة والقدرة الفنية والقدرة المالية ومسجلة ومرخصة لدى الجهات المختصة.
9. على المناقص أن يرفق في العرض الفني المقدم منه جميع الوثائق والشهادات الثبوتية الأصولية المذكورة في هذه التعليمات ويعتبر ذلك جزء لا يتجزأ من العرض .

سادساً: إعداد وتقديم العروض /طريقة تقديم العروض

يجب تقديم العروض من الشركات / المقاولين الراغبة بالمشاركة على النحو التالي:

1. (زيارة الموقع) على من يرغب بالمشاركة من الشركات المؤهلة التي تنطبق عليها شروط الأهلية وشروط العطاء وقبل تقديم العروض أن يقوم ضمن الزمن المحدد في دعوة العطاء بزيارة مواقع تقديم الخدمات المطلوبة موضوع العطاء (موقع غور الصافي والعقبة) وأن يحصل بنفسه وعلى مسؤوليته ونفقته الخاصة على جميع المعلومات اللازمة له و/أو لعماله لتقديم العروض، وأن يتقهم ماهيتها والظروف المحيطة بنطاق التنفيذ وسائر الأمور ذات العلاقة بموضوع العطاء، وكذلك على المناقص دراسة كافة المواصفات والشروط لتقهم ماهيتها والظروف المحيطة بها وسائر العادات المحلية والرسوم والعمال والمواد وأية أمور لها علاقة بالعطاء أو تلك التي تؤثر على وضع الأسعار .
2. يُعد المناقص العروض وفقاً لدعوة العطاء وهذه التعليمات ووثائق العطاء وملاحقة بعد أن يقرأ كافة وثائق العطاء والملاحق والجدول ويتقهم جميع ما ورد فيها، ويتحمل المناقص جميع النتائج المترتبة على عدم قيامه بالتدقيق بصورة صحيحة وتقدم وثائق العطاء والملاحق والجدول والكميات والأسعار و/أو مخالفة هذه التعليمات ودعوة العطاء ويعتبر تقديم العروض وختمها إقراراً من المناقص بقراءة وتقدم وقبول كافة شروط وأحكام وثائق العطاء والملاحق والجدول.
3. يُعد المناقص عرضه وكافة الوثائق المطلوبة منه بالعرض وأسعار العرض حسب شروط وثائق العطاء والملاحق والجدول والكميات ويختم ويوقع المفوض القانوني عن المناقص جميع صفحات وثائق العطاء والملاحق والجدول ويقدمها ضمن العرض كاملة، ويحق للمناقص أن يضيف أي وثائق أو معلومات أو تقديم عينات يرغب بإضافتها ويرى أنها ضرورية لتوضيح عرضه.
4. يُعد المناقص عرضه مطبوعاً باللغة العربية وكافة الوثائق المقدمة منه وبخط واضح خال من التعديل أو المحو والشطب.
5. على المناقص - عندما يطلب منه ذلك - تقديم البيانات والوثائق والعينات التي تثبت خبرته وقدرته الفنية والمالية وجاهزيته وأية وثائق أو معلومات أو متطلبات أخرى تراها الشركة ضرورية للدلالة على قدرته بالوفاء بالتزاماته التعاقدية التي تترتب عليه في حال الاحالة.
6. للشركة حق رفض و/أو عدم قبول العروض غير الموقعة والمختومة حسب الأصول، أو التي ترد ناقصة أو متأخرة أو غامضة بشكل لا يمكن منه الاحالة أو تتضمن تحفظ على الشروط أو تعديل عليها.

7. لا يجوز للمناقص إدخال أي تعديل أو إضافة على شروط وأحكام هذه الوثيقة ووثائق العطاء والملاحق والكميات والجداول، وإذا أجرى المناقص أي تعديل أو إضافة، أو أخل بأي من ذلك يؤدي إلى رفض عرضه. ولا ينظر في العروض الناقصة نقصاً معيباً ويعود تقدير هذه الحالة للشركة .
8. لا يجوز للمناقص/ المناقصين تقديم أكثر من عرض مناقصة واحد؛ وأي مناقصين يتقدم بأكثر من عرض للعطاء ستقوم الشركة بإهمال جميع العروض المقدمة من قبله.
9. تُسلم عروض العطاء في الموعد المحدد بإعلان العطاء للسيد أمين سر لجنة العطاءات المركزية في موقع المصانع / غور الصافي وتوضع من قبل المناقص في صندوق العطاءات المخصص لذلك في قسم العطاءات في ذات المكان والعنوان والوقت المحدد بناءً على دعوة هذا العطاء وبعدد أربع مغلفات مغلقة منفصلة ومختومة ولا تقبل العروض بالفاكس أو الهاتف أو البريد الإلكتروني بحيث تُميز المغلفات عن بعض بـ 1 "مغلف العرض الفني"، 2 "مغلف العرض المالي"، 3 "مغلف الكفالات ونموذج الكشف عن تضارب المصالح و الدفعات الممنوعة والدفعات الأخرى"، 4 "مغلف قوائم المناقص المالية المدققة للثلاث سنوات السابقة".
10. على المناقص أن يذكر اسم العطاء ورقمه على جميع المغلفات وعلى أن توضع تلك المغلفات في مغلف كبير (يكتب عليه اسم المناقص مقدم العرض و عنوانه كاملاً متضمناً بريده الإلكتروني بالإضافة الى اسم و عنوان المناقص واضحاً وكاملاً ورقم العطاء) ويُسلم كما هو مُحدد في دعوة إعلان العطاء و في هذه التعليمات، و لن تنتظر الشركة في أي عرض يصله بعد الوقت المقرر للإيداع ويُعاد لصاحبه مُغفلاً.
- المغلف رقم (1) العرض الفني؛** يقدم المناقص ضمن مغلف منفصل مكتوب عليه - عرض فني- بشكل واضح ومفصلاً بشكل كافٍ لتحديد ما إذا كان يلبي متطلبات طلب تقديم العروض وفق المتطلبات والشروط وتقديم المستندات والبيانات والشهادات المطلوبة:
1. وثائق العطاء (هذه التعليمات، الشروط والأحكام، الملاحق والجداول والكميات، سياسات وتعليمات الشركة فيما يتعلق بالسلامة والصحة العامة والامن لمقدمي الخدمة والمقاولين) يجب أن تكون كاملة وموقعة باللون الأزرق ومختومة بالختم الملون من المناقص إشعاراً منه بالموافقة على الشروط والأحكام الواردة بها وترفق مع مغلف العرض الفني ويعتبر شرطاً أساسياً لقبول العرض.
2. صورة طبق الأصل عن السجل التجاري لشركة المناقص صادرة عن مراقب عام الشركات يكون تاريخ حديث، يبين المفوض بالتوقيع عنها ونوع الشركة ورأس المال والغايات التي تؤهل لتقديم العروض ودخول العطاء وتنفيذ الخدمات المطلوبة.
3. رخصة مهن حديثة مطابقة لغايات السجل التجاري ومزاولة أعمال العطاء تكون مصدقة سارية المفعول خلال تنفيذ الاحالة.
4. تقديم الرخص / التراخيص سارية ذات العلاقة بمزاولة أعمال العطاء ومنها دون حصر تراخيص مؤسسة الغذاء والصحة وتجدد خلال فترة سريان العطاء والاحالة.
5. تقديم شهادات الجودة المطلوبة من شركات تقديم وتجهيز الطعام ومنها دون حصر شهادة HACCP وبفضل ISO22000 بما يفيد تطبيق هذا المعيار الدولي لدى شركة المناقص والحصول على (شهادة نظام إدارة السلامة الغذائية) سارية المفعول طيلة مدة الإحالة أو سريان الإتفاقية على أن يقدم المناقص برنامج لجودة وسلامة الغذاء للخدمات المقدمة للشركة وأن يخضع هذا البرنامج للتدقيق الخارجي من قبل الجهة المانحة للشهادة خلال فترة العطاء.
6. تقديم برنامج Occupational health and safety management systems يوضح شروط الإلتزام بالسلامة والصحة المهنية في مواقع تقديم الغذاء في شركة البوتاس العربية للحد من مشاكل السلامة في مكان العمل واللوائح والسياسات القانونية المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية، ويعد الحصول على شهادة ISO 45001 أفضلية تنافسية للمناقص.
7. تقديم برنامج يوضح شروط الإلتزام بالبيئة من نظافة وترتيب في مواقع تقديم الغذاء في شركة البوتاس العربية ويعد الحصول على شهادة ISO22000 أفضلية تنافسية للمناقص.

8. بيان آلية الالتزام بتشغيل وإدارة (مطعم موقع العقبة) بشكل كامل والالتزام بتوفير شخص مسؤول لإدارة الموقع وعلى مدار الأسبوع لمتابعة أداء العمل والإلتصال مع المعنيين في إدارة موقع العقبة.
9. تقديم خطة عمل (وصف موجز) واضح تبين منهجية وطريقة شركة المناقص في المتابعة والإشراف والرقابة على تشغيل المطاعم وعلى عماله ممن يرغب إستخدامهم لتنفيذ و لتقديم الخدمات والأعمال موضوع العطاء وبما يضمن الإلتزام بشروط العطاء وبمتطلبات وإجراءات السلامة والصحة العامة وجودة الغذاء حسب التشريعات القانونية ذات العلاقة.
10. تقديم إلتزام خطي من المفوض القانوني عن شركة المناقص بخضوعه لتقييم مشترك مرتان بالسنة من قبل ادارة الخدمات الغذائية وإدارة الجودة والبيئة والسلامة في الشركة لتقييم وتحسين الجودة والبيئة والسلامة والصحة المهنية والبيئة في أماكن عمل المناقص.
11. تقديم إلتزام خطي من المفوض القانوني عن شركة المناقص بتواجد مهندس تغذية مرخص ومختص وله خبرة ضمن كادر عماله على مدار الأسبوع في موقع تقديم الطعام (غور الصافي) ليضمن الجودة وسلامة العمليات وأن يكون هنالك ضبط توثيقي يمكن الرجوع اليه.
12. وثائق رسمية للعام الحالي مُصدقة من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تتضمن الرقم الضريبي للمُنَاقِص و براءة ذمة.
13. وثائق رسمية للعام الحالي مُصدقة لشهادة تسجيل المناقص/ المُناقِصين في مُؤسسة الضمان الإجتماعي وتثبت إلتزام شركة المُناقِص بأحكام قانون الضمان الإجتماعي الساري المفعول وبراءة ذمة.
14. كشف مختوم وموقع من المفوض القانوني عن شركة المناقص يبين فيه عدد عماله المؤهلين لتنفيذ أعمال العطاء (صفتهم الوظيفية) حسب متطلبات والشروط الخاصة لوثائق العطاء، ويكون الكشف مطابق لسجل الضمان الاجتماعي المقدم.
15. كشف رسمي موقع ومختوم من مؤسسة الضمان الاجتماعي يبين عدد العاملين والمسجلين على إسم شركة المناقص.
16. كشف موقع ومختوم من شركة المناقص يبين خبرات ومؤهلات الكادر من عماله الذين سوف يستخدمهم لتنفيذ خدمات العطاء.
17. تقديم الهيكل التنظيمي لشركة المناقص بشكل واضح ومنظم يبين فيه الكادر الإداري والإشرافي ومنها الكادر الخاص بمتابعة أداء العمل وشؤون العاملين لديه وقسم ضبط الجودة والسلامة والصحة العامة والبيئة.
18. تقديم ما يثبت وجود مقر رئيسي (الإدارة) دائم ومعروف لشركة المناقص ومكانه وأي فروع مجهزة في منطقة تقديم الخدمات بوسائل الاتصال المناسبة لغايات التواصل منها هاتف وفاكس وتفعيل البريد الإلكتروني وحاصل على رخص المهن والسجل التجاري المطابق لغايات تقديم الخدمات موضوع العطاء.
19. كشف موقع ومختوم من شركة المناقص يتضمن أعداد وأنواع وموديلات ومواصفات مركبات شركة المناقص المخصصة لتوزيع الطعام وفيها جزء ساخن وجزء بارد مع وجود ساعة حرارة في المركبات لضمان أن الحرارة في الفريزرزات مطابقة لشروط العطاء، وتقديم رخص المركبات القانونية و/أو تصاريح قانونية سارية المفعول لمركبات نقل الأغذية من مؤسسة الغذاء والدواء ووزارة الصحة، على يقدم في حال الإحالة وقبل التنفيذ كشف مصدق من دائرة ترخيص المركبات يتضمن أعداد ومواصفات هذه المركبات بإسم شركة المناقص وتكون خاضعة للفحص الفني.
20. قائمة بجميع المعدات والآلات التي يعتزم المناقص استخدامها في تنفيذ العقد حسب مسؤولياته في شروط وثائق العطاء.
21. تقديم وثائق باللغة العربية تبين خبرات المناقص كشركة ومؤهلاته لا تقل عن 3 سنوات للعمل في ذات نطاق الخدمات موضوع العطاء وذلك مع الشركة أو مع وزارات و/أو دوائر و/أو مؤسسات حكومية و/أو شركات مساهمة عامة و/أو أهلية كبرى ومُعززة منها بشهادات رسمية مُصدقة وبما يُفيد حُسن التنفيذ مع بيان وصف العطاءات الملتمز بها حالياً والتي سبق إنجازها.
22. نماذج الاقرارات والمرفق ضمن وثائق العطاء تكون موقع ومختوم من المفوض القانوني عن المناقص وتعباً كامل حقول الإقرارات والفراغات.
23. كتاب مختوم وموقع من المفوض القانوني عن المناقص يبين الإقرار بأية قضايا منظورة أمام المحاكم الاردنية إن وجدت وتكون متعلقة بالخدمات المتعاقد عليها مع الزبائن أو قضايا جزائية أو حقوقية لمخالفات تتعلق في العمل أو الصحة وخلافة.
24. كشف رسمي مصدق صادر عن مؤسسة الضمان الاجتماعي يبين إصابات العمل التي سُجلت على شركة المناقص لأخر (3) سنوات.

25. كتاب باللغة العربية موقع ومختوم من المفوض القانوني عن المناقص يفيد قبول شروط العطاء والإلتزام بأن يبقى العرض الفني المقدم منه نافذ المفعول وغير قابل الرجوع عنه لمدة (90) يوماً من التاريخ المحدد كآخر موعد لقبول العروض إلا إذا نص على خلاف ذلك. ولا ينظر في أي عرض يخالف هذا البند.

المغلف رقم (2) العرض المالي

يقدم المناقص ضمن مغلف منفصل مكتوب عليه - عرض مالي - وفق المتطلبات والشروط التالية:

1. يقدم العرض المالي مُعبأً وموقعاً ومختوماً من من المفوض القانوني عن المناقص ويعتبر ذلك شرط لقبول العرض .
2. توضع الاسعار من المناقص حسب الكميات الأصناف (المرفق) وبحسب نوعية الوجبات في (المرفق) مع الأخذ بعين الاعتبار أن الشركة سوف تؤمن (مجاناً) في كافة المطاعم التي ستشملها خدمات العطاء كلف المياه (للغسيل والشرب) وكلف الكهرباء وكلف توفير منامات للعماله في غور الصافي بشرط أن يقوم مقدم الخدمة بتوفير خدمات الأغذية والمشروبات والتوزيع وتشغيل المطاعم الفعالة من حيث التكلفة بأسعار معقولة.
3. يجب أن يقدم عرض الأسعار للوجبات ولجميع الأصناف بحيث يكون سعر متوسط واحد للوجبات مع التأكيد على التقيد بالالتزام بهذه الأسعار طيلة فترة العقد.
4. يقدم العرض المالي بالاسعار طباعةً بالدينار الأردني وبالارقام والتقيط بالحروف باللغة العربية دون كشط أو محو في العرض المالي ومؤرخاً ليغطي جميع إلتزامات ومسؤوليات المناقص (مقدم الخدمة) .
5. تقدم الأسعار شاملة كافة الضرائب والرسوم والعوائد الحكومية والضريبة العامة على المبيعات وأية رسوم إضافية أخرى وشاملاً كافة التكاليف والمصاريف لبنود وكميات وأصناف العطاء ومتطلبات تنفيذ موضوع العطاء وجميع المصاريف الأخرى لمتطلبات العطاء طيلة فترة سريان الاحالة والعقد.
6. تكون الأسعار المقدمة من المناقص (مقدم الخدمة) ثابتة غير قابلة للتعديل أو التغيير أو الاضافة وموقعاً ومختوماً من قبل المناقص ويعتبر ذلك شرط لقبول العرض.
7. تقديم المناقص إلتزام خطي موقع ومختوم باللغة العربية من من المفوض القانوني بان الأسعار سستبقى ثابتة لمدة (90) يوماً من التاريخ المحدد كآخر موعد لقبول العروض إلا إذا نص على خلاف ذلك، وأن تكون الأسعار المقدمة خلال فترة الاحالة والتنفيذ للعطاء غير قابلة للتعديل أو الزيادة طول سريان الاحالة دون أن تتحمل الشركة أية أعباء وتكاليف إضافية على المناقص المحال عليه غير متفق عليها تظراً خلال تنفيذ الإحالة ولا يُنظر في أي عرض مالي يخالف هذا البند.
8. لا يلتفت إلى أي ادعاء من المناقص بحصول خطأ في التسعير أو عرض سعره المالي بعد فتح العروض.
9. عند التسعير من المناقص في حالة وجود إختلاف بين الفئة المكتوبة بالارقام والمكتوبة بالحروف سيؤخذ بالفئة المكتوبة بالحروف.
10. إذا وُجد أن السعر مبهم غير واضح فإنه يحق للشركة رفض العرض.
11. إلزامية العروض: لايجوز سحب العرض المالي بعد تقديمه ويعتبر مُلزاماً للمُنَاقِص لفترة (90) يوماً ابتداءً من آخر موعد تم تحديده لإيداع العروض في دعوة استدراج العروض. ("فترة صلاحية" العرض). وإذا طلب المُناقِص سحب عرضه خلال هذه الفترة فسيكون للشركة الحق في مطالبة المناقص بأي عطل وضرر ولا يحق له مستقبلاً الدخول والمشاركة بأي عطاءات وعروض أخرى للشركة.
12. في حال توقيع اتفاقية مع أي مناقص محال عليه تنفيذ خدمات العطاء يلتزم بالأسعار المقدمة منها طيلة فترة الاتفاقية وأي تمديد لها، ولا يحق له رفع سعر أي صنف تم تسعيره والاتفاق عليه بعد توقيع العقد، ولا يحق لها المطالبة بأية خسائر ناتجة عن تغيير الأسعار بعد الاتفاق. ولا تتحمل شركة البوتاس العربية أية مسؤولية أو تعويض من جراء ارتفاع أسعار المواد، أو التجهيزات، أو أجور الايدي العاملة، أو أية رسوم إضافية طيلة فترة التعاقد.

13. يحق لشركة البوتاس العربية زيادة و/أو تخفيض أعداد وكميات وأنواع الوجبات والمشروبات المطلوب تقديمها بحسب كشف الكميات والاصناف والقوائم المرفقة بوثائق العطاء وعلى مدار عامين أو أي تمديد بنسبة 25% بنفس الشروط والأسعار على أن لا تتحمل شركة البوتاس العربية أية تبعات قانونية أو مالية.

المغلف رقم (3) مغلف كفالة الدخول في العطاء ونموذج كشف تضارب المصالح والإقرارات المتعلقة بالدفعات الأخرى والممنوعة مكتوب عليه كفالة دخول عطاء وإقرارات ضمن الشروط التالية:

- يحتوي المغلف على كفالة دخول العطاء كتأمين مالي وحسب الشروط والقيمة المحددة في بند الكفالات في هذه التعليمات .
- يحتوي المغلف على إقرار بالدفعات الممنوعة كذلك إقرار بالدفعات الأخرى وأي أقرارات مطلوبة وان يعبأ ويوقع ويختتم كل منهما من قبل المفوض القانوني عن شركة المناقص بالتوقيع بالامور القانونية .

المغلف رقم (4) مغلف قوائم المناقص المالية المدققة للثلاث سنوات الماضية

1. وثائق رسمية من مدقق حسابات معتمد لبيان الوضع المالي و/أو الملاءة المالية للمناقص، ونسخ الميزانية السنوية مُصدقة لآخر 3 سنوات المدققة والمُودعة لدى مُراقب الشركات - وزارة الصناعة والتجارة الأردنية و تقديم الشركة المساهمة العامة بما يفيد الايداع لدى هيئة الأوراق المالية.

2. إن هذه القوائم ستشكل معيار تقييم مسبق لتأهيل المناقصين المتقدمين للعطاء حيث سيتم تجاهل العرض الفني والمالي المقدمين من المناقص في حال لم يقدم القوائم المالية المدققة المطلوبة او تبين عدم اجتيازه لتقييم الوضع المالي.

سابعاً: توضيح الالتباس / الغموض:

إذا كان هناك أي التباس في التعليمات أو الشروط والمواصفات والكميات والاصناف أو المسؤوليات من وثائق العطاء، أو كانت هناك حاجة للإستفسارات حول ظروف ومتطلبات ومواصفات وكميات ومهام العمل والخدمات المطلوب إنجازها موضوع العطاء، فعلى المناقص/ المقاول أن يتقدم قبل الموعد المحدد لتاريخ تسليم العروض بطلب خطي على البريد الإلكتروني للشركة المشار اليه في بند المراسلات لغاية توضيح وإزالة أي غموض أو إلتباس في موعد يسبق التاريخ المحدد لتقديم العروض بما لا يقل عن عشرة أيام، في حال إجابة الشركة على أي من الإستفسارات سيقوم بإرسال هذه الإجابة إلكترونياً إلى جميع المناقصين/ المقاولين ممن تم تقدموا بعروضهم موضوع هذه الوثيقة خلال يومين من تاريخ الإستفسار، وكل الاستفسارات والردود سيتم أخذها بعين الاعتبار عند تقديم العروض وإعتبارها جزء لا يتجزء من دعوة العطاء (ستقوم الشركة بإستخدام البريد الإلكتروني الذي تم تزويده به عند قيام المناقص بقبول الدخول واستلامه وثائق العطاء). هذا ولا يجوز أن يُتخذ مثل هذا التوضيح مُبرراً لطلب تمديد الموعد المحدد لتقديم العروض أو طلب تغيير الشروط والمواصفات والكميات. وأن الشركة غير ملزمة بالرد على أية إستفسارات قد تترى أنه يخالف تعليمات تقديم العروض أو شروط هذه الوثيقة أو شروط وثائق العطاء أو إستفسارات قد يتطلب الاجابة عنها كشف عرض السعر.

ثامناً: السرية والكشف عن تعارض المصالح

(أ) السرية : يُقر المناقص / المقاول المتقدم بالعروض على موضوع العطاء بما يلي:

خلال مدة دعوة العطاء، قد تقوم الشركة أو موظفيه بالإفصاح، شفاهة أو كتابة، إلى المناقص / المقاول بأي معلومات سرية و/أو فنية و/أو تجارية و/أو مالية التي يُطلب المحافظة على سريتها. إضافة الى ذلك، قد تصبح بعض المعلومات السرية و/أو الفنية و/أو التجارية و/أو المالية متوفرة للمناقص / المقاول من خلال إجتماعاته مع موظفي الشركة أو ممثليه أو خلال زيارات أو جولات تقام في مرافق العمل وتعتبر جميع هذه

المعلومات سواء تم الإفصاح عنها كتابة أو شفاهة أو اكتسبت من خلال الإجتماعات أو الزيارات، إن وجدت، تعتبر من ضمن المعلومات السرية (يُشار إليها بـ "المعلومات السرية").

فيما يتعلق بالمعلومات السرية، يتعهد المناقص / المقاول بأن يُحافظ على عدم الإفصاح عنها لأي طرف ثالث وعدم استخدام المعلومات السرية (إلا لغايات العطاء) التي يتم الإفصاح عنها للمناقص. و يبقى هذا الإلتزام على المناقص ساري المفعول لمدة 10 عشر سنوات من وقت الإفصاح عن المعلومات السرية إلا في الحالات التي تُصبح هذه المعلومات (1) معروفة بشكل عام بموجب ظروف لا تتضمن أية مخالفة لهذا البند من قبل المناقص أو ممثليه، أو (2) كانت معروفة للمناقص قبل وقت الإفصاح عنها من قبل الشركة والذي يتم إثباته بموجب دليل كتابي متوفر قبل تاريخ هذا الإفصاح، أو (3) أصبحت معروفة للمناقص من قبل طرف ثالث مُستقل له الحق بالإفصاح عن المعلومات للمناقص ودون الزامه بالمحافظة على سريتها، أو (4) إذا تم الإفصاح إمتثالاً لحكم أو أمر قضائي.

وبالرغم مما ورد في هذا البند، للمناقص / المقاول الحق في الكشف عن مثل تلك المعلومات السرية إلى موظفيه ، ومستشاريه ووكلائه أو عماله الذين تكون لهم حاجة عمل للوصول إلى مثل تلك المعلومات السرية وعلى صلة بموضوع العطاء ، شريطة أن يكون موظفي أو عمال المناقص ملتزمين بشروط السرية بشكل أساسي وفقاً لهذا البند كما يتوجب على المناقص الإبلاغ الخطي الفوري للشركة عن أي سوء استخدام أو إفشاء أو استخدام غير مصرح به من قبل أي شخص، لتلك المعلومات السرية و التي قد تصل إلى علمه، وأن يتخذ جميع الخطوات التي يطلبها صاحب العمل للحد أو وقف أو تصحيح سوء الاستخدام أو الكشف عن أو الاستخدام غير المُصرح به.

(ب) تعارض المصالح:

تحظر أنظمة وسياسات الشركة ومدونة السلوك الوظيفي على موظفيها وأفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى (الأصول والفروع أب_أم_ابن_ابنة_الزوج_الزوجة) والأقارب والنسب لغايات الدرجة الثانية (الجد والجدة والأخوة والأخوات والأحفاد) في أية تعاملات لهم مع المقاولين أو أفراد عائلاتهم الذين تتعاقد معهم الشركة لإنجاز أعمال مقولة أو مشاريع أو تقديم خدمات سواء أكانت تعاملات تؤدي إلى مصلحة مالية بها أو غير ذلك، وتحظر كافة أشكال "تعارض المصالح" الفعلية أو المحتملة وهو موقف يؤثر فيه الاعتبارات المالية أو الشخصية الأخرى أو يبدو أنها تؤثر على الحكم في تنفيذ أعمال العطاءات.

وعليه، يجب على المناقص الذي يرغب في التقدم بالعروض لموضوع العطاء هذا استكمال تعبئة بيانات النموذج الخاص (وثيقة 2) للإفصاح عن تضارب المصالح وتوقيعه وختمه حسب الأصول من المفوض بالتوقيع وإرفاقه ضمن وثائق العطاء الأخرى حسب هذه التعليمات. ويهدف هذا النموذج إلى تحديد وكشف وجود تضارب مصالح مباشر أو غير مباشر أو محتمل من المناقص أو أفراد عائلته مع مصالح أي من موظفي و/أو أفراد عائلة و/أو أقارب موظفي الشركة من عدمه، ويلتزم المناقص الذي يتم الإحالة عليه تجنب تعارض المصلحة الخاصة مع مصالح أي من موظفي و/أو أفراد عائلة و/أو أقارب موظفي الشركة ويلتزم الإفصاح كتابة عن أي حالة تعارض مصالح (مباشر أو غير مباشر أو محتمل) يحصل خلال فترة العقد أو أي مصلحة خاصة نشأت أو ستنشأ أو قد تنشأ عن أي تعامل يكون مرتبطاً بأنشطة وأعمال الشركة.

تاسعاً: تقييم العروض والإحالة :

يشترط في العروض المقدمة أن تلي جميع الشروط ومتطلبات العرض الواردة في هذه الوثيقة لكي تخضع للتقييم .

(1) تقييم العروض :

- سيتم تقييم العروض المقدمة لتنفيذ الاعمال موضوع العطاء استناداً لمعادلة فنية وحسب الأوزان الترجيحية المبينة في البند أدناه (فني ومالي)، وذلك لكون طبيعة أعمال العطاء المطلوبة تعتمد بشكل أساسي على مدى الكفاءة والفاعلية في مجال اللوازم المطلوبة.

- الأوزان الترجيحية المعتمدة للمعايير الأساسية للتقييم هي:

- تقييم العروض الفنية (فني) (70%)
- تقييم العروض المالية (مالي) (30%)

- سوف تقوم اللجان المختصة لدى الشركة بفتح العروض للمناقشين المتقدمين للعطاء بعد إنتهاء المدة المحددة.

- يتم قبول العروض الفنية للمقاولين من المنافسين الذين يجتازوا التقييم الفني حسب المعلومات الفنية المطلوبة والمرفقة بعرض المناقص الفني وأية معلومات أو مرجعية تعتمد عليها اللجنة بالإضافة إلى عدم وجود نقصاً معيماً وعلى ان يكون عرضه كامل ومطابق لمتطلبات العطاء.

- يتم تقييم العروض الفنية باستخدام معايير المفاضلة والأوزان الترجيحية التالية:

الرقم	الوصف	العلامة
1	حجم وامكانات الشركة / عدد سنوات انشاء الشركة، عدد الموظفين، انتشار الشركة او المؤسسة، مجالات عمل الشركة وتنوع مجموعة الخدمات المادية والفنية التي تقدمها	20%
2	خبرة سابقة في تنفيذ اعمال مشابهة / مدى تناسب الخبرات السابقة في تنفيذ اعمال مشابهة، سيعطى افضلية من تتوفر لديه خبرات سابقة في هذا المجال.	20%
3	مطابقة المواصفات والشروط المطلوبة بدعوة العطاء (الالتزام بالمواصفات ومتطلبات وثائق العطاء)// سيتم التقييم استنادا لمدى التزام الشركة بالمواصفات والشروط والاعمال الواردة بدعوة العطاء والقدرة الفعلية على تنفيذ الأعمال المطلوبة بكفاءة وفاعلية.	20%
4	سبق و عمل مع شركة البوتاس العربية - بموجب الاداء الفعلي المميز بسجلات ادارة اللوازم.	10%
5	الملاءة المالية (ميزانية آخر 3 سنوات ، التسهيلات الممنوحة).	20%
6	برمجية و آلية العمل خطة ضبط الجودة للمقاول وتقديم خطة السلامة في مشاريع مشابهة لآخر خمس سنوات.	10%
		100%

- العروض الفنية التي تحتوي على نواقص أو اختلافات كبيرة عن المتطلبات والشروط المحددة في هذه الوثيقة ووثائق العطاء فيتم استبعادها باعتبارها غير مطابقة وتختلف بشكل جوهري عن الشروط والمواصفات منها على سبيل المثال لا الحصر عدم توقيع وختم هذه الوثيقة ووثائق العطاء ووجود تحفظات وشطب أو إضافة أو إلغاء يؤدي للغموض وعدم الوضوح وبالتالي فهي لن تخضع للتقييم.

- على المناقص أن يقدم عند الطلب نسخة إلكترونية (فلاش ميموري) يكون مطابق لعرضة الورقي المطبوع تحت طائلة استبعاد العرض، علماً بأن العرض المعتمد بحال الاختلاف هو العرض الورقي المطبوع، وأن العرض الإلكتروني يعتمد فقط لغايات الدراسة والمقارنة.

- يحق للجنة التقييم الفني لدى الشركة إعادة توزيع العلامات دون الرجوع للمناقص وحسب متطلبات موضوع العطاء وحسب ما تقتضيه مصلحة عملها.

- يتوجب على العروض الفنية أن تحقق كافة المتطلبات والشروط ليتم تأهيلها فنياً .

- تفتح أولاً العروض الفنية للمناقضين وتدقيقها والتأكد من مطابقتها لمتطلبات وشروط وثائق العطاء، وسيتم فتح العرض المالي / التجاري فقط للعروض الفنية التي تعتبر مقبولة شريطة تجاوز علامة عرضها الفني (70) علامة فما فوق.
- تفتح العروض المالية للمناقضين المتأهلين حسب شروط وثائق المناقصة ونظام لوزام الشركة والتعليمات المنبثقة عنه.
- لا يجوز لأي من المناقضين الاتصال و/أو التواصل بأي شكل مع أعضاء اللجنة أو أي موظف لدى الشركة بشأن أي مسألة تتعلق بالعرض المقدم منه، إلا في حال الالتباس وإزالة الغموض والاستفسارات وحسب الشروط والكيفية المحددة في هذه الوثيقة.
- لا يحق لأي من المناقضين الاعتراض على أي إجراءات و/أو نتائج تقييم العروض و/أو مخاطبة الشركة بذلك.
- للشركة و/أو أي موظف فيها مكلف بتقييم العروض الحق في طلب أي وثائق و/أو تفسيرات إضافية أو عينات من مقدمي العروض خلال مرحلة التقييم، ويجب على مقدمي العروض تقديم وتوفير هذه الوثائق والتفسيرات وأي توضيحات عند طلبها لأي وثائق ومحتويات العرض ضمن المدة والكيفية التي تطلب منه، إضافة إلى حق لجنة التقييم التأكد من صحة المعلومات والمستندات المقدمة من قبل المناقص في العروض إذا رأت اللجنة ضرورة لذلك وكذلك الإتصال المباشر مع أي جهة أو شركة أو فرد ورد اسمه في العرض المقدم من المناقص. سيتم رفض العروض إذا كان يحتوي على أي تعديل أو إضافة أو حذف أو نقص جوهري على وثائق المناقصة ومتطلباتها.
- تحتفظ الشركة بالحق في إهمال أي عرض غير متقيد بما ورد في هذه التعليمات وشروط وثائق العطاء كما تمارس الشركة حقوقها بإحالة المناقصة على مناقص و/أو أكثر دون التقيد بأقل العروض قيمة أو سعر ويتم كل ذلك دون أن يكون لأي مناقص لم يفز بالمناقصة أي حق في مطالبة الشركة بأي تعويض إزاء ذلك.
- للشركة الحق في مراسلة أي من المؤسسات و البنوك ... الخ التي يدرجها المناقص في عرضه و/أو أي جهات أخرى و ذلك لغايات التحقق من صحة المعلومات والمستندات الواردة فيه والاستعلام عن المناقص.
- من الممكن أن يتم دعوة الشركات من المقاولين المشاركة بالعروض لحضور مقابلة مختصرة في موقع الشركة / غور الصافي لمناقشة العرض.
- هذا وسيتم فتح العرض المالي / التجاري فقط للعروض الفنية التي تعتبر مقبولة شريطة تجاوز علامة عرضها الفني (70) علامة فما فوق. وسوف تطبق نفس المعايير على المقاولين الفرعيين إن وجد.
- تحسب العلامة النهائية للمناقص بناء على المعادلة التالية:
- العلامة النهائية = (العلامة الفنية X الوزن الفني) + (السعر المناقص الأقل / سعر المناقص [X الوزن المالي])

ب- التقييم المالي

- سيتم تشكيل لجنة مالية لتقييم العروض المالية للشركات التي تم تأهيلها في التقييم الفني أعلاه أما الشركات التي لم يتم تأهيلها فلن ينظر في عروضها المالية .
- أسلوب تدقيق العروض مالياً
- إذا وجد في أي من العروض المقدمة نقص أو خطأ أو تناقض بين حساب جملة أي مبلغ وما يجب أن تكون عليه هذه الجملة بتطبيق سعر الوحدة للجنة الحق في تعديل جملة المبلغ الإجمالي بما يتفق مع سعر الوحدة وبالتالي تعديل مجموع الأسعار أو المبلغ الإجمالي للعطاء وفقاً لذلك.
- إذا وقع تباين بين العدد المذكور بالأرقام والمذكور كتابة بالكلمات فتعتبر كتابة الكلمات هي الملزمة وتصحح القيمة تبعاً لذلك.
- إذا وجد خطأ في أي من العمليات الحسابية، فإنه يتم تصحيح المجموع ويكون المجموع المصحح ملزماً للمناقص.

- إذا وجد أن المناقص لم يقدم بتسعير بند أو أكثر من البنود فإنه يحق للشركة إما رفض العرض أو اعتبار تلك البنود غير المُسَمَّرة وكأنها محملة على بنود العطاء الأخرى وعلى المناقص تنفيذها فيما إذا أحيل عليه العطاء بدون مقابل.
- إذا قام المناقص بتسعير بند بصورة مغلوبة أو مبالغ فيها، فيحق للجنة أن ترفض عرضه أو أن تقوم بتعديل الأسعار بمعرفة المناقص مستأنسة بأسعار السوق الرائجة وأسعار المناقصين الآخرين شريطة أن تبقى القيمة الإجمالية للعرض بعد التعديل مساوية أو أقل من قيمة العرض بعد التدقيق الحسابي.
- يستثنى أي عرض غير مكتمل الشروط المطلوبة في وثائق العطاء وكذلك لا ينظر في العروض الناقصة نقصاً معيباً (غير واضح، يحتمل أكثر من تفسير، ناقصاً في بيان مواصفات أية مادة) ويعود تقدير ذلك لشركة البوتاس .
- تحتفظ الشركة بحقها في إهمال أي عرض غير متقيد بكل ما ورد في هذه التعليمات كما يحتفظ بحقه في رفض أي عرض دون بيان الأسباب ويحق له اختيار العرض الذي يراه مناسباً وإحالة العطاء دون التقيد بأقل العروض سعراً ويتم كل ذلك دون أن يكون لأي مناقص أي حق في مطالبة الشركة بأي تعويض.
- يجوز للشركة أن تهمل أي عرض مقدم من مناقص سبق وأن أهمل أو قصر في تنفيذ عقد سابق، أهمل أو قصر في تطبيق / التقيد في سياسة السلامة المطبقة في شركة البوتاس العربية ، أو انتحل تمثيل أي مؤسسة أو الإدعاء بأنه وكيل للبيع.
- للشركة الحق في زيادة أو تخفيض الكميات المطلوبة والواردة في جداول الكميات بناءً على حاجة الشركة وفي حدود (±25%) وبخسب الشروط والأسعار .

(2) الإحالة :

- قبل إنتهاء فترة صلاحية العروض المقدمة من المناقصين، مع مراعاة حقوق وصلاحيات الشركة أينما وردت في هذه الوثيقة ووثائق العطاء ونظام وتعليمات اللوازم لديها يكون إخطار المناقص/ المناقصين المُحال عليه تنفيذ الإحالة و/أو الاتفاقية موضوع العطاء بواسطة قرار إحالة والذي يعتبر جزء لا يتجزء من هذه الوثيقة والذي ستقوم الشركة بإرساله إلكترونياً الى البريد الإلكتروني الخاص بالمناقص المُحال عليه.
- للشركة دعوة المناقص / المقاول الفائز لمناقشة عرضه المالي المبني على بنود دعوة العطاء.
- يُقر المناقص المُحال عليه / المقاول بموافقة النهائية و غير المشروطة بأن يكون خاضعاً لأحكام وشروط هذه الوثيقة وأية شروط وأحكام وتعليمات وردت ضمنها والملاحق ووثائق العطاء ونظام لوائح الشركة وتعليماته خلال مدة الاتفاقية والإحالة.
- يجب على المناقص المُحال عليه / المقاول أن يُقر بإستلام قرار الإحالة و ذلك بإرسال نسخة مختومة وموقعة من قرار الإحالة الى بريد الشركة الإلكتروني و ذلك خلال فترة (3) أيام من تاريخ قرار الإحالة والحضور لموقع عمل الشركة (غور الصافي) لتوقيع وختم اتفاقية العقد وأية وثائق أخرى إن تطلب الأمر وتقديم كفالة حسن التنفيذ المطلوبة. بخلاف ذلك يُعتبر المناقص مُخلاً بالتزاماته تجاه الشركة ويحق عندها إلغاء الإحالة دون الحاجة لإجراء قضائي أو الحصول على حكم قضائي مسبق بالإضافة الى حق الشركة بالإحالة على المناقص / المقاول التالي أو أي مقاول آخر والرجوع على المناقص المُحال عليه بفرق الأسعار مهما بلغت دون الحاجة إلى إجراء قضائي أو إخطار مسبق وتعتبر الخسائر على الشركة مفترضة ودون الحاجة لإثبات .
- بمجرد إستلام الشركة لقرار الإحالة مختوماً وموقعاً من المناقص المُحال عليه/ المقاول ، ستقوم الشركة حينها بالإعلان عن نتيجة العطاء على موقع شركة البوتاس العربية، بحيث تتضمن النتيجة اسم المناقص المُحال عليه وقيمة الإحالة فقط.

عاشراً : الكفالات:

(أ) كفالة الدخول بالعطاء:

يُقدّم في مغلف منفصل مع العروض ضمن المغلف الثالث كفالة دخول العطاء حسب نموذج الكفالة الملحق (النماذج والقرارات) بالقيمة المحددة في إعلان العطاء (كفالة بنكية مسحوبة على بنك في الأردن لحساب الشركة) وتكون سارية المفعول لمدة (120) يوم من تاريخ الإغلاق وتمدد مع تمديد سريان العطاء لحين الإحالة وإستلام كفالة حسن التنفيذ من المناقص المحال عليه العطاء ، وتكون غير مشروطة وغير قابلة للإلغاء وقابلة للتمديد والدفع عند الطلب من الشركة بدون الحاجة لإتخاذ أي إجراء قضائي أو توجيه إنذار عدلي و/أو عادي وتعاد كفالة الدخول بالعطاء في حال ختم المناقص المحال إليه لقرار الإحالة و تقديم كفالة حسن التنفيذ حسب تعليمات العطاء. إلا أنه يحق للشركة مصادرة كفالة دخول العطاء أو أي جزء منها في حالة إخلال المناقص بأي بند من بنود وثائق العطاء بالإضافة الى تحقق البنود والحالات أدناه ودون الحاجة للجوء للقضاء و/أو توجيه إنذار عدلي و/أو عادي مسبق :

1- قيام المناقص بدون موافقة الشركة بسحب عرض العطاء أو طلب إستبعاد عرض العطاء لأي سبب كان.

2- عدم ختم وتوقيع و/أو إرسال نسخة قرار الإحالة ووثائق العطاء مختومه وموقعه حسب ما هو مبين في هذه التعليمات .

3- إخفاق المناقص و لأي سبب كان بتقديم كفالة حسن التنفيذ خلال فترة 10 أيام من تاريخ إستلام قرار الإحالة.

4- عدم الحضور لتوقيع وختم اتفاقية العقد وأية وثائق تطلبها الشركة بعد تبلغ قرار الإحالة.

5- لم يتم المناقص بإتمام المتطلبات اللازمة للتعاقد

تُعاد كفالة الدخول في العطاء إلى مقدميها من المناقصين وفقاً لما يلي :

1. إلى الذين لم تجر الإحالة عليهم بعد تصديق قرار الحالة من المرجع المختص.

2. إلى الذين إنتهت مدة سريان عروضهم ولم يرغبوا بتمديدتها بناءً على طلبه الخطي.

3. إلى الذين جرت الإحالة عليهم وبعد تقديم كفالة حسن التنفيذ حسب شروط وثائق العطاء.

(ب) كفالة حسن التنفيذ:

- على المناقص/المقاول الذي تمت الإحالة عليه بموجب أمر الشراء و/أو قرار الإحالة أن يُقدم إلى الشركة كفالة حسن التنفيذ حسب نموذج الكفالة في ملحق (النماذج والقرارات) و بقيمة (10%) من قيمة قرار الإحالة، وذلك خلال (10) أيام من تاريخ إستلام قرار إحالة العطاء و/أو جزء منها، ويجب أن تكون هذه الكفالة على شكل كفالة بنكية لحساب شركة البوتاس العربية قابلة للتجديد والتمديد صادرة عن أحد البنوك أو المؤسسات المالية المرخصة للعمل في المملكة الأردنية الهاشمية. وتكون الكفالة لصالح شركة البوتاس العربية تُستحق الدفع من مُصدر الكفالة بمجرد ورود أول طلب خطي من شركة البوتاس العربية لدفع المبلغ المذكور بالكفالة أو أي جزء منه من بدون أي تحفظ أو شرط أو ذكر الأسباب الداعية لهذا الطلب وذلك بصرف النظر عن أي إعتراض أو مقاضاه من جانب المناقص المحال عليه و/أو المقاول على إجراء الدفع وتبقى هذه الكفالة سارية المفعول وتكون سارية المفعول لمدة تزيد ب (120) يوم على مدة الاتفاقية، وفي حال تأخر المناقص المحال عليه و/أو المقاول في تقديم كفالة حسن التنفيذ خلال الفترة المنصوص عليها أعلاه لصاحب العمل شركة البوتاس العربية الحق المطلق مصادرة كفالة دخول

العطاء وإنهاء الاتفاقية دون الحاجة لإعذار أو إجراء قضائي مسبق ودون أن يترتب عليه أي مسؤولية بالتعويض ومع حق الشركة بمطالبة المناقص مقدم الخدمة بأي تعويض عن أضرار.

- لا يحق للمناقص المحال عليه و/أو المقاول مطالبة شركة البوتاس العربية بأي تعويض أو إسترداد لقيمة كفالة حسن التنفيذ بحال ممارسة حقه في طلب مصادرتها أو أي جزء منها، وبحيث يقر للمناقص المحال عليه و/أو المقاول بأن قيمة كفالة حسن التنفيذ موضوع العطاء هي حق مطلق لشركة البوتاس العربية بمجرد إصدارها لضمان حسن التنفيذ لشروط وبنود الاتفاقية ووثائق العطاء والتزاماتها.

إحدى عشر : حقوق و صلاحيات الشركة:

1. تحتفظ الشركة بحقها في كل و/أو ما يلي:

- * إلغاء العطاء و/أو دعوة إعلان العطاء خلال مدة سريان صلاحية العروض دون بيان الأسباب و/أو الحاجة لإتخاذ أي إجراء قضائي أو توجيه إنذار عدلي و/أو عادي مع عدم تحميل الشركة أية تبعات قانونية أو مالية.
- * إلغاء الإحالة أو أمر الشراء (في أي وقت يراه مناسباً) دون بيان الأسباب و/أو الحاجة لإتخاذ أي إجراء قضائي أو توجيه إنذار عدلي و/أو عادي مسبق، مع عدم تحميل الشركة أية تبعات قانونية أو مالية. ويعتبر إقرار وتوقيع المناقص المحال عليه (المقاول) هذه الوثيقة ووثائق العطاء وقبول وختم هذه الوثيقة وأمر الشراء موافقة صريحة على ذلك غير قابلة للتراجع أو الطعن.
- * يحق للشركة إلغاء الاحالة والاتفاقية و/أو أمر الشراء المبرم معه والتعاقد مع (مقاول) آخر أو أكثر لتنفيذ موضوع نطاق العطاء لتنفيذ الأعمال والخدمات موضوع العطاء أو أي جزء منها على حساب المناقص المحال عليه ونفقاته والرجوع عليه بفارق الاسعار مهما بلغت وذلك دون الحاجة إلى أية إجراءات قضائية أو إنذارات عدلية مع حفظ حقوق الشركة الأخرى، وحق الشركة المطلق بحبس أي مستحقات للمناقص المحال عليه (المقاول) من فواتير مالية وعكسها كredits للشركة وذلك إذا أخل و/أو قصر المناقص المحال عليه (المقاول) في تنفيذ التزاماته بموجب هذه الوثيقة وما تضمنها من أحكام وشروط ومسؤوليات و/أو أمر الشراء و/أو وثائق العطاء وملاحقها و/أو استتكتف عن تنفيذ أمر الإحالة و/أو أمر الشراء الصادر له لتنفيذ الأعمال موضوع العطاء خلال مدة الاتفاقية و/أو التباطؤ و/أو التوقف عن التنفيذ لإنجاز الأعمال المطلوبة ويشمل ذلك توقف و/أو التباطؤ و/أو قصر عمال المناقص المحال عليه (المقاول) ذاتهم و/أو أي فرد منهم أو عدم تزويد الشركة بالقوى العاملة المطلوبة أو أي عدد منهم وفئة ضمن الوقت واليوم المطلوب لإنجاز الأعمال والخدمات المتعاقد عليها لصالح الشركة في الموقع خلال مدة الاتفاقية سواء بشكل كلي أو جزئي/ دائم أو مؤقت،
- * الشركة غير ملزمة بإحالة موضوع اللعطاء وغير ملزم بالإحالة أصلاً ولا يترتب عليها إبداء الأسباب ولا تتحمل أية كلفة مالية نتيجة ذلك.
- * إستبعاد أي عرض غير مُنقيد بكل و/أو بعض ما ورد في شروط التعليمات للمناقصين وشروط ومواصفات وثائق العطاء.
- * رَفَض أي عرض دون بيان الأسباب.

* يكون نفقات وكلف تجهيز العروض وتقديم كفالة دخول العطاء على المناقص ولا تتحمل الشركة أي كلف ونفقات.

* إختيار العرض الذي تراه الشركة مُناسباً وإحالة موضوع العطاء و/أو أي جزء منه دون التقيد بأقل العروض قيمة و/أو اقل الأسعار.

* إحالة جُزء من أعمال العطاء لأحد المناقصين و/أو إحالة تنفيذ أعمال المناقصة لأكثر من مُناقص و للشركة الحق والصلاحية بتجزئة العطاء وفق مصلحتها وطبيعة عملها وليس لأحد من المناقصين الحق في المطالبة بأي خسارة أو ضرر ناتج عن ذلك

2. للشركة الحق، في ممارسة كل ما ورد في الفقرة (1) من البند عاشراً و ذلك وفق تقديره المنفرد و بدون الحاجة الى تقديم أي أسباب أو مبررات ودون أن يكون لأي مناقص أي حق بالرجوع عليه بأي تعويض أو مطالبة بما في ذلك أي رسوم و مصاريف قد يتكبدها المناقص جراء مشاركته في العطاء.

3. لا تلتزم الشركة بتسبب أي من قراراته و إن حقوقه المنصوص عليها في هذه التعليمات هي إضافة (ولا تؤثر) على حقوقه الأخرى بموجب أي تشريع أردني و/أو الوارده ضمن التعليمات والشروط في نظام اللوازم وتعليماته .

4. يحق للشركة ممارسة أي حق من حقوقها بموجب وثائق العطاء، بما في ذلك الحق في مُصادرة كفالة حسن التنفيذ دون الحاجة الى اللجوء مسبقاً إلى القضاء و/أو توجيه انذار عدلي و/أو عادي مسبق.

5. إن الحقوق والصلاحيات الواردة في هذا البند لا تعني تخلي الشركة عن أي حقوق أو صلاحيات تجيزها له التشريعات والقوانين النافذة و/أو تم النص عليها في وثائق العطاء .

6. للشركة الحق في رفض و/أو تجاهل و/أو إستبعاد أي عرض لأي سبب كان و بدون الحاجة الى تسبب اي من قراراته وبدون أن يكون لأي من المناقصين الحق في الرجوع عليه بأية خسارة أو ضرر ناشئ عن تقديم عرضه، و من أسباب رفض او تجاهل اي عرض الاسباب التالية (على سبيل المثال لا الحصر):

1- عَدَم الإمتثال لأي من الشروط و الإجراءات المنصوص عليها في دعوة إعلان العطاء و/أو هذه الوثيقة؛

2- إذا لم يتم ختم هذه الوثيقة و/أو أي من وثائق العطاء وملاحقها وتوقيعها بشكل صحيح وقانوني بما يفيد التعهد بالموافقة من قبل شخص مفوض من المناقص؛ ولا تقبل العروض التي ترد متأخرة عن الموعد المحدد ولا ينظر في العروض الناقصة نقصاً معيباً ويعود تقدير هذه الحالة لصاحب العمل .

3- إذا أظهر العرض الفني الأسعار.

4- إذا تبين من شهادة تسجيل شركة المناقص و/أو الوثائق المرفقة بالعرض و/أو العقد و/أو النظام الاساسي لها عدم وجود الغايات والمتطلبات اللازمة و/أو التراخيص والتصاريح السارية المفعول المطابقة للغايات التي تسمح للمناقص بأداء وممارسة أعمال وخدمات العطاء المطلوبة بموجب دعوة إعلان العطاء ووثائق العطاء .

5- إذا لم يتمكن المناقص من تقديم أي من الوثائق المنصوص عليها في هذه الوثيقة ضمن مغلفات العروض و/أو إذا تبين للشركة أن الملاء المالية للمناقص غير كافية أو متوفرة. و/أو عدم القدرة على توفير متطلبات ومواصفات العطاء .

6- إذا كان العرض المقدم من المناقص غير واضح بصورة كافية و/أو يحتمل أكثر من تفسير أو إذا كان ناقصاً أو معيباً في بيان مواصفات أي مادة من مواد وبنود العطاء كما هي مطلوبة ضمن شروط وثائق العطاء ويعود تقدير هذه الحالة الى الشركة.

7- عدم قيام المناقص بالإمتثال لأي من طلبات الشركة ، مثل طلبات التوضيح وتمديد فترة صلاحية العرض المقدم؛

8- إذا سبق و تعاقد المناقص مع الشركة أو ما زال متعاقد و تخلف و/أو قصر بالقيام بالتزاماته التعاقدية و/أو القانونية تجاه الشركة أو تجاه عماله أو انتحل صفة تمثيل أي مؤسسة أو شركة أو الإدعاء بأنه وكيلها و/أو صدور مخالفات قانونية أو عقدية بحقه.

إثنا عشر : غرامات التأخير:

يقوم المُنَاقِص بدفع ((150)) دينار لكل يوم تأخير في إنجاز العطاء وبعد أعلى قيمته 10% من قيمة الإحالة الاجمالية مع احتفاظ الشركة بجميع الحقوق التي يكفلها لها القانون.

- تحتفظ شركة البوتاس العربية بحقها الكامل بالدخول في مفاوضات مع المناقصين الذين اجتازوا مراحل التقييم بنجاح وباستخدام طرق المفاوضات المتنوعة، بما في ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر المراسلات الالكترونية، المفاوضات وجها لوجه أو المفاوضات باستخدام طريقة المزاد العكسي عن طريق بوابة المزودين الخاصة بالشركة (APC I-Supplier Portal).

تعتبر هذه الوثيقة أساسية وجزء من شروط وأحكام وثائق المناقصة الأخرى واتفاقية العقد ويكون لها في التطبيق قوة العقد لشراء اللوازم والخدمات وتكون ملزمة للمنافس المحال عليه بمجرد توقيعها وختمها وللشركة الحق في استخدام حقوقها أينما وردت في وثائق المناقصة في حال المخالفة ومنها حق الإنهاء